

بسم الله الرحمن الرحيم  
باسم الشعب  
محكمة جنايات قنا  
الدائرة الثانية

المشكلة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار / فتحي عبدالله أبو زيد رئيس المحكمة  
وحضور السيد الأستاذ المستشار / حاتم عبدالفتاح أبو شنب الرئيس بالمحكمة  
والسيد الأستاذ المستشار / هاني طه

المستشارين بمحكمة استئناف قنا

والسيد الأستاذ / أحمد مصطفى وكيل النيابة  
والسيد / محمد عبد العزيز جمعة أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي :-

في قضية النيابة العامة رقم 11663 لسنة 2015 ج . ق الأقصر ورقم 2280 كلي

ضد

1. سمير هاني حسين إمام
2. باهر طاهر محمد شحاته
3. إبراهيم الشحات عماره السيد
4. محمد أحمد محمد محمود
5. موسي يوسف عبد الراضي
6. مصطفى جمال ناجي عثمان
7. محمد أبو غنيمه محمد علي
8. محمود سيد عبد الله محسب
9. مرسل حماد حنفي محمد
10. أحمد محمد أحمد محمد عبد الرحمن
11. مؤمن عبدالرحمن محمد رسلان
12. محمد حنفي محمود عبدالغني
13. حمتو أبو القاسم سمري غانم

حضر المتهمين جميعاً

وحضر الأستاذين / خالد علي عمر ومحمود عبد الجواد المحاميان بتوكيلات ارقام 156 لسنة 2016 أ توثيق  
الأقصر عن جيهان عبد القادر الرشيدى (زوجة المجني عليه ) عن نفسها وبصفتها وصيه علي أولادها القصر  
بقرار الوصايا رقم 188 لسنة 2015 حسبي في الأقصر وبتوكيل عام رسمي رقم 157 لسنة 2016 أ توثيق  
الأقصر عن كل من فريده شبيب الرشيدى أربعة شبيب الرشيدى ( شقيقتي المجني عليه ) وادعي مدنيا قبل  
المتهمين التسعة الأول بمبلغ أربعة مليون وواحد جنية علي سبيل التعويض المدني المؤقت والمصاريف وكان  
سدد الرسم بالنيابة الكلية وحضر أيضا الأستاذين / صابر يوسف صابر ورفله زكري رفته المحاميان عن المدعية  
بالحق المدني

وحضر الأستاذة / راجية محمد عبد المنعم المحامية عن المجلس القومي لحقوق الإنسان  
وحضر السيد المستشار / هاني الراوي أبو حساب - عن هيئة قضايا الدولة .  
وحضر مع المتهم الأول للدفاع الأستاذ / عصام محمدي البطاوي المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم الثاني للدفاع الأستاذ / أحمد حلمي الشريف المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم الثالث للدفاع الأستاذ / أشرف رمضان عبد الحميد المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم الرابع للدفاع الأستاذ / علاء الدين يوسف أبو زيد المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم الخامس للدفاع الأستاذ / محمد خضري مصطفى المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم السادس والسابع للدفاع الأستاذ / محمد فتحي أبو العطا المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم الثامن للدفاع الأستاذ / عادل سعد المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم التاسع للدفاع الأستاذ / أسعد محمد عويضة ومحمد هاشم المحامي الموكل

وحضر مع المتهم العاشر للدفاع الأستاذ / عبد المجيد هارون أبو عابد المحامي الموكل  
وحضر مع المتهم الحادي عشر للدفاع الأستاذ / أحمد عبد الرحيم المحامي المنتدب  
وحضر مع المتهم الثاني عشر للدفاع الأستاذ / مصطفى محمود فريد المحامي المنتدب  
وحضر مع المتهم الثالث عشر للدفاع الأستاذ / سحر محمد محمود الشرفاوي المحامية المنتدبة

- حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكورين بأنهم في 24/11/2015 - بدائرة قسم الأقصر - محافظة قنا .  
- ضربوا المجني عليه / طلعت شبيب الرشيدى عبد الرحيم عمدا بأن انهالوا عليه لكما وصفنا حال ضبطه وعقب  
القبض عليه واقتادوه إلي ديوان قسم شرطة الأقصر وما أن دلفوا داخل القسم حتى استمروا في التعدي عليه  
بالضرب لكما ويجسم صلب راض فاحدقوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من  
ذلك قتلًا ولكن الضرب أفضى إلي موته علي النحو المبين بالتحقيقات .  
- وبتاريخ 9/12/2015 - أحليت الدعوى لهذه المحكمة لمعاقبة المتهم بمقتضى نص المواد الواردة بأمر  
الإحالة.  
- ويجلسه اليوم سمعت الدعوى علي الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة .

## المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة ودفاع المتهمين  
وسماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي الأوراق والمداولة قانوناً .  
- حيث أن وقائع هذه الدعوى - حسبما أستقرت في يقين المحكمة وأطمأن إليها ضميرها وارتاح لها وجدانها  
مستخلصة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة - تتحصل في أن كل  
من المتهمين الأول ( سمير هاني حسين أمام ) ومن الخامس حتى التاسع ( موسى يوسف عبد الراضي سيد -  
مصطفى جمال ناجي عثمان - محمد أبو غنيمة محمد علي - محمود سيد عبدالله محاسب - مرسال حماد حفني  
محمد ) وآخرين توجهوا إلي مقهي الشهداء بمنطقة العوامية بدائرة قسم الأقصر رفقة قوة من الشرطة برئاسة  
الأول بناء علي معلومة سرية وردت له بأن المجني عليه طلعت شبيب علي موعد لتسليم كمية من المواد  
المخدرة وهناك قاموا بالنداء علي المجني عليه بألفاظ نابية نالت من والدته فما كان منه إلا أن اعترض علي  
سبه فما كان منهم إلا أن تمادوا في ذلك إلي أن تعدوا عليه بالضرب فما كان منه إلا أن رد عليهم الاعتداء بالمثل  
وتمكنوا من إلقاء القبض عليه واصطحبوه إلي ديوان القسم ولدي وصولهم ورغبة منهم في تلفيته درساً جراء  
ما اقترفه قبلهم من محاولة التجروء علي مقامهم بأن رد عليهم الاعتداء سباً وضرباً فكالوا له العديد من  
الضربات حيث قام المتهم الأول بضربه علي عنقه يمناً ويسراً حتي خلع فقرتي من رقبتة علي النحو الذي  
أظهره تقرير الصفة التشريحية بينما أحدث الباقيين العديد من الإصابات في أنحاء متفرقة من جسده مما خلف  
كدمات عديدة وانسكابات بينها تفصيلاً تقرير الصفة التشريحية ولم يكن المتهمين قاصدين من ذلك قتلًا وإنما  
ضربهم إياه أفضى إلي موته

- وحيث أن الواقعة علي التصوير المتقدم قد توافر الدليل علي قيامها وثبوتها في حق المتهمين الأول ( سمير  
هاني حسن أمام ) ومن الخامس حتى التاسع ( موسى يوسف عبد الراضي سيد - مصطفى جمال ناجي عثمان  
- محمد أبو غنيمة محمد علي - محمود سيد عبدالله محاسب - مرسال حماد حفني محمد ) مما شهد به كل من  
أحمد الطواب الرشيدى عبد الرحيم وأحمد عبد الحفيظ عبد الحكيم خليل وأحمد عبد الوهاب عبد الصادق والعميد  
شرطة خالد عبد الحميد فرغل أبو زيد وما قرره المتهم العاشر بالتحقيقات وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية

- فقد شهد أحمد الطواب الرشيدى عبد الرحيم - بأنه وحال تواجده بتاريخ الواقعة بمقهي الشهداء بمنطقة  
العوامية بدائرة قسم الأقصر رفقة المجني عليه حضر جمع من ضباط وأفراد الشرطة وقام أحد الضباط بصفع  
المجني عليه علي رقبتة فردها له فأتار ذلك حفيظة جميع ضباط وأفراد الشرطة المتواجدين فتكاثروا عليه  
وانهالوا عليه لكما وصفنا في اجزاء متفرقة من جسده واصطحبوا عنوة داخل سيارة الشرطة متجهين به  
لديوان قسم شرطة الأقصر ثم علم بوفاة .

- وشهد كل من أحمد عبد الحفيظ عبد الحكيم خليل وأحمد عبد الوهاب عبد الصادق - بذات مضمون ما لا يخرج  
عما شهد به سابقهم .

- وشهد العميد شرطة خالد عبد الحميد فرغل أبو زيد - رئيس فرع الإدارة العامة للمباحث الجنائية بمديرية أمن  
الأقصر - بأن تحرياته السرية أسفرت بأنه علي إثر تلقي المتهم الأول اتصالاً هاتفياً من أحد مصادره السرية  
يفيد تواجد المجني عليه علي مقهي الشهداء بمنطقة العوامية بدائرة القسم متجراً في المواد المخدرة فانتقل

علي الفور رفقة جميع المهتمين وتمكن من ضبط المجني عليه محرزا لتلك المواد وأثناء إدخاله سيارة الشرطة تمهيدا لاصطحابه إلي ديوان القسم قاومهم المجني عليه رافضا الاصياع لذلك فصفعه المتهم الثالث فردها إليه وعلي إثر ذلك انهال المتهمين جميعا عليه لكما وصفعا بالأيدي علي رقبتة ووجهه وتكاثروا عليه وأدخلوه عنوة سيارة الشرطة وفي طريقهم إلي القسم استكمال المتهمون ما بدأوه من ضرب حتي الوصول إلي القسم وبدخولهم إلي ديوان القسم وحوزتهم المجني عليه استمروا جميعا في التعدي بالضرب عليه لكما وصفعا بالأيدي في أماكن متفرقة من جسده حتي الوصول إلي مقر وحدة المباحث داخل القسم حتي انهارت قواه وسقط مغشيا عليه جراء ما لحق به إصابات أودت بحياته .

- وشهد المتهم العاشر ( أحمد محمد أحمد محمد ) بالتحقيقات بقيام المتهم الأول بالضرب لكما علي المجني عليه حال وصولهم لقسم الشرطة – مرتين علي رقبتة احدهما يمينا والأخرى يسارا – ثم قام المتهمون من الخامس حتي التاسع بالتعدي عليه بالضرب لكما علي ظهره ورقبتة وجسده واقتادوه إلي غرفة وحدة المباحث .  
- وقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية وجود اصابات بالمجني عليه

(1) وجود زرقة سيانوزية بسيطة بالشفتين (2) احتقان بظاهر العينين (3) عدد أثنين الكترود متابعة قلب ملصقين علي الجلد علي مقدم الصدر والتي تستخدم لمتابعة القلب بالمونيتور – جهاز لمتابعة القلب أو فحص نبضه (4) كان علي الجثة من الملابس ما يلي وصفه وبها تمزقات طويلة بهيئة القص علي غرار ما يتخلف عن محاولة فحص الجثة أو محاولة إسعافها (5) لا يوجد وخذ إبري بالجثة .

- وقد تبين بالجثة وجود اصابات حديثة تتمثل في 1- كدم بلون أحمر داكن بأبعاد حوالي 6×11سم يقع بأعلي يمين الرقبة بدءا من أسفل وخلف شحمة الأذن اليمني إلي يمين خلفية الرقبة بوضع مستعرض وتمتد الحافة العلوية له إلي منبت الشعر الجانبي الأيمن

- مجموعة كدمات بلون محمر كالاتي : أحداها بأبعاد حوالي 3×5سم يقع أسفل شحمة الأذن اليسري مباشرة – إحداها بأبعاد حوالي 3×3سم يقع بخلفية الرأس أعلي منبت الشعر الخلفي بحوالي 5سم – احداها عبارة عن مجموعة كدمات متداخلة فيما بينها في مساحة إجمالي حوالي 3×4سم يقع بيمين الوجه مقابل زاوية الفك السفلي اليمني احداها عبارة عن مجموعة كدمات متداخلة فيما بينها في مساحة إجمالي حوالي 5×6سم يقع بأسفل خافية العنق – احداها بأبعاد حوالي 1×2سم يقع بأعلي الظهر أسفل العنق مباشرة .

3-سحج بلون محمر بأبعاد حوالي نصف ×نصف سم يقع بخلفية وحشية رسغ اليد اليسرى مع وجود سحج آخر بلون محمر بأبعاد حوالي نصف في واحد سم يقع بمقدم الساق اليمني مع تبيننا وجود سحج بأبعاد حوالي 1×1.5سم يقع بمقدم منتصف الساق اليمني والسحج مغطي بقشرة جافة بلون بني محمر بعضه متساقط أو ما زال هذا السحج سابق علي تاريخ الواقعة ببضعة أيام ولا علاقة له بالواقعة أو الوفاة .

- وبتشريح الراس والوجه والعنق ورفع الفروة تبين وجود ما يلي – خلع متباعد جزئي ما بين الفقرتين الأولى والثانية العنقيتين مع تهتك جزئي بالأربطة بينهما ونزيف دموي بجوهر وقشرة النخاع المستطيل – بالشق علي الفقرات العنقية أسفل الفقرة الثانية تبين وجود نزيف بجوهر وقشرة الحبل الشوكي وتكدمات به – وجود نزيف محيط بجذع المخ والحبل الشوكي – انسكابات دموية محدودة وبسيطة مقابل الكدمات المشاهدة به والموصوفة في البند رقم 2 – في الكشف الظاهري وذلك بالجلد والأنسجة الرخوة . وعظام الجمجمة قبوة وقاعدة خالية من الكسور والمخ والسحايا خاليين من الاصابات ومحتقنين . وعظام الوجه والفكين والعظم اللامي والغضاريف الحنجرية خالية من الكسور والمريء والقصبه الهوائية خاليين من الآثار الاصابية والغشاء المبطن لهما محتقن وتجويف المريء خالي من الأجسام الغريبة وتجويف القصبه الهوائية به افرازات رغوية  
2- بتشريح الأنسجة الرخوة وعضلات الصدر تبين انها خالية من الآثار الاصابية والانسكابات الدموية – وبتشريح القلب وجد غير متضخم ومحتقن وممتلى بكمية من الدماء بلون احمر قاني مع وجود نقاط نزيفية بسطحه الخارجي ولم يتبين به ثمة مظاهر مرضية ظاهرة بصماماته أو بعضلاته وتبين وجود بعض البطش الأثرومية البسيطة ببطانة شريان الأوروطي وفي فروع الشريين التاجية والتي لم تؤدي الي ضيق واضح بالشرايين التاجية – الرنتين محتقتين وبالشق عليهما والضغط البسيط انساب سائل رغوي - التجويف الصدري خالي من الأنزفة الدموية والارتشاحات – وعظام القفص الصدري خالية من الكسور .

- وبتشريح الأنسجة الرخوة والعضلات للبطن والحوض وجدت خالية من الآثار الاصابية أو الانسكابات الدموية والتجويف البطني الحوضي خالي من الانزفة الدموية الارتشاحات والمعدة بها سائل قليل بلون بني داكن لم يميز منه شيء مشتبه بالمعدة والكبد والكليتين وباقي الأحشاء البطنية الحوضية والخصيتين خاليين من الاصابات

مع ملاحظة وجود احتقان حشوي عام شديد ودكانة وسيولة بالدم - وان السحج المشاهد برسغ اليد اليسرى سطحيا مع سلامة العظام مقابلة من ثمة كسور .

- وبأخذ عينة من المجني عليه تبين سلبية العثور علي المخدر وأنه لم يعثر بها علي مادة الترامادول .  
- وأن الكدم المشاهد بأعلي يمين العنق والموصوفة في البند رقم 1 في الكشف الظاهري هو اصابة حيوية حديثة وذات طبيعة راضية حدثت من الضرب بجسم أو أجسام صلبة راضة ثقيلة اي كان نوعها وهي لا يجوز حدوثها من الصفع باليد وقد حدثت قبل وفاته بفترة قليلة ولم تحدث اثناء القبض عليه حدوثها في تاريخ يتفق والتاريخ المشار إلي في الاوراق .

- إصابته بيمين الوجه واسفل خلفية العنق واسفل شحمة الاذن اليسري وبخلفية الرأس الموصوفة بالبند رقم 2 في الكشف الظاهري هي اصابات حيوية حديثة وذات طبيعية راضية حدثت من المصادفة بجسم او اجسام اي كان نوعها ويجوز حدوثها في تاريخ يتفق والتاريخ المشار إليه في الاوراق انه يجوز حدوثها من الصفع باليد او اليدين وذلك علي النحو الموصوف بمذكرتي النيابة العامة وهي اصابات بسيطة ولا دخل لها في احداث الوفاة المشاركة فيها .

- إصابته بمعصم اليد اليسري هي اصابة حيوية حديثة وذات طبيعة احتكاكية حدثت من جسم خشن للمس اي كان نوعه ويجوز حدوثها علي النحو الموصوف بمذكرتي النيابة العامة - مقاومة المجني عليه لعملية اصطحابه لسيارة الشرطة أو المشاركة فيها وان الوفاة تعزي إلي إصابته الراضية بالرقبة والموصوفة في البند رقم 1 بالكشف الظاهري وما احدثته مع خلع ما بين الفقرتين الاولى والثانية ونزيف بالنخاع المستطيل والحبل الشوكي وتكدمات بهما وصاحبها من توقف بالمراكز الحيوية للجسم مما أدى إلي حدوث هبوط حاد بالدوره التنفسيه والوفاة - وان الوفاة جائزة الحدوث في تاريخ معاصر للتاريخ الوارد بمذكرة النيابة العامة .

- وحيث أنه باستجواب المتهمين الاول ومن الخامس حتي التاسع بتحقيقات النيابة العامة التي تمت بشأن الواقعة اذكروا ما نسب إليهم من اتهام المتهمون بان المجني عليه سقط مغشيا عليه عند غرفة النبوتجية نتيجة لمرض في القلب يعاني منه وبعد حوالي تسعة ايام بعد وروه تقدير الصفة التشريحية عاد المتهم الاول ليقرر بأن المجني عليه سقط علي وجهه علي سلم القسم .

- وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون الاول ومن الخامس حتي التاسع واعتصموا بالانكار ومثل مع منهم محام شرح ظروف الدعوي وملابساتها وتنازل ادلة الدعوي بالتشظتاتك ودفع الحاضر عن المتهم الاول بإنعدام الركن المادي لجريمة الضرب المفضي إلي الموت وبإنعدام الفعل وبإستحالة تنفيذه وبانتفاء علاقة السببية بين فعل المتهم والوفاة وبتناقض اقوال شهود الاثبات وبدعم حيدة شهود الاثبات وببطلان تقرير مصلحة الطب الشرعي لمخالفته الاصول الطبية وبأن الوفاة نتجت من السقوط علي السلم وليس نتيجة للتعدي عليه باضرب وبدعم وجود معاينة لمكان الواقعة والدفاع الحاضر مع المتهمين من الخامس للتاسع دفعوا بانعدام الركن المادي والمعنوي للجريمة بانتفاء صلة المتهمين بالواقعة وبدعم تواجدهم علي مسرح تصوير الواقعة وانتهى الدفاع الحاضر مع المتهمين إلي طلب القضاء ببراءتهم مما نسب إليهم من اتهام كما مثل الحاضر عن

هيئة قضايا الدولة عن الجسم المدخل وزير الداخلية بصفته وقدم مذكرة طالعتها المحكمة .  
- وحيث انه من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه علي ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر فإن كان المتهمين قد قارفوا الضرب في زمان ومكان واحد حال وجود صلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد اتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كل منهم قصد الاخر في ايقاعها بالاضافة الي وحدة الحق المعندي عليه لذا يصح طبقا لنص المادة 39 من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين اصليين في جنائية الضرب أفدي إلي الموت ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة أولم يعرف .

- كما انه من المقرر ان الاتفاق علي ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع اكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتي لحظة تنفيذها تحقيق لقصد مشترك بينهم هو النية النهائية من الجريمة أي ان يكون كل منهم قد قصد الاخر في ايقاع الجريمة المعينة واسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت او تكونت لديهم فجاه .

- ومن ثم فإنه كان المتهمين كانوا معا وفي مكان وزمان واحد سواء علي المقهي وبعد ان انتقلوا علي القسم ووقع المجني عليهم في المقهي أما العامة مما ولد لديهم شعورا بالاهانة من تجرؤ المجني عليه عليهم بان رد عليهم السب بالسب والضرب بالضرب ففاه لدي كل منهم باعث واحد امثل في العزم علي التعدي علي المجني

عليه تنكيلا به عما بدر منه تجاههم وقصد كل منهم قصد الاخر في لزوم تأديب المجني عليه وكانت إداتهم قد توجهت إلي التعدي علي المجني بالذات مما يعني وحدة الحق المعتدي عليه الامر الذي يجعل المسؤولية التضامنية بينهم عن المسؤولية الجنائية قد توافرت واصبح جميعهم فاعلين اصليين في جنائية الضرب المفضي إلي الموت سواء شاركوا جميعا في الضربة القاتلة أم اقترفها احدهم دون غيره عرف محدثها ام لم يعرف ومن جميع ما تقدم بات المتهمين السالفين جميعا مسئولين عن جنائية الضرب المفضي إلي الموت .

- وحيث انه عن الدفع المبدي من دفاع المتهمين بعدم توافر اركان جريمة الضرب المفضي اني الموت ( الركن المادي والمعنوي وعلاقة السببية) فمردود بأن جرائم الضرب و إحداث الجروح عمدا تتحقق كلما ارتكب الجاني فعل الضرب أو احداث الجرح عن إرادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم عليه او صحته ، ومتي ثبتت عليه جريمة إحداث الجرح العمد تحمل قانونا مسئولية تغليظ العقاب علي حسب نتيجة الجرح الذي احده ومضاعفاته ولو كان لم يقصد هذه النتيجة ماخوذا في ذلك بقصده الاحتمال إذ كان يجب عليه أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد تترتب علي فعلته التي قصدتها . كما أن توافر القصد الجنائي هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية دون سواها . وان علاقة السببية في مواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقتراه الجاني و ترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتي فيها إثباتا او نفيها فلا تسريب عليه .

إذ كان الثابت بالأوراق قيام المتهمين بضرب المجني عليه - عن إرادة وعن علم بان هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته - في زمان ومكان واحد حال وجود صلة بينهم بانهم جميعا يعملون في وحدة مباحث قسم الأقصر (معاون مباحث وامناء شرطة بذات الوحدة) وصدور الجريمة عن باعث واحد تمثل في العزم علي التعدي علي المجني عليه تنكيلا به وتاديبا له عما بدر منه تجاههم وان كل منهم قد قصد مقصدي الاخر في إبقاعها وكانت إداتهم قد توجهت إلي التعدي علي المجني عليه بأن قام المتهم الأول بضربة علي عتقه يمينا وبسار حتي خلع فقرتين من رقبتة الذي اظهره تقرير الصفة التشريحية بينما احداث الباقيين العديد من الإصابات في انحاء متفرقة من جسده مما خلف كدمات عديدة وانسكابات بينهما تفصيلا الصفة التشريحية الامر الذي اصبح جميعهم فاعلين اصليين في جنائية الضرب المفضي سواء شاركوا جميعا في الضربة القاتلة ام اقترفها احدهم دون غيره عرف محدثها ام لم يعرف مما يجعلهم مسئولين في صحيح القانون جميع النتائج المحتمل حصولها من الضربات التي كملت للمجني عليه ومن ثم يبيت الدفع المثار من دفاعهم بمعزل عن جادة الصواب لا سند له وتنتهي المحكمة إلي رفضه .

بحيث انه عن الدفع بعدم وجود معاينة بالأوراق - فمن المقرر أن طلب المعاينة او عدم وجودها بالأوراق فإنه لا يترتب أصلا إلي نفي إثبات الفعل المكنون للجريمة كما لا يؤدي إلي إثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة - فإنها لا تلتزم بإجابته أو الرد عليه صراحة إذا الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلي ادلة الثبوت التي اورها الحكم .

ولما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلي شهود الاثبات في الواقعة وإلي ما أوراه تقرير الصفة التشريحية وعزز ذلك بتحريات الشرطة ومن ثم يكون هذا الدفع قصد منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ويكون النعي من الدفاع في هذه الدفع غير سديد

وحيث انه عن الدفع المبدي من المتهمين بتناقض أقوال الشهود فمردود - بما هو مقرر بأن التناقض في أقوال الشهود - علي فرض حصوله لا ينال منها مادام الحكم قد استخلص الادانه من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ذلك للمحكمة ان تأخذ من أقوال الشاهد ما تظمن إليه وتطرح ما عداه دون ان تكون ملزمة بإيراده في حكمها . إذ الأصل أنها لا تلتزم بأن نورد من اقوال الشاهد إلا ما تقيم علي قضائها - وكانت المحكمة قد اطمأنت إلي ما حصلتة الحكم من اقوال شهود الاثبات التي لها ماخذها الصحيح من الأوراق

بما لا تناقض فيه - فإن الدفاع في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما استقرت عليه المحكمة ولا يجوز مجادلتها في فيه

- وحيث انه عن الدفع ببطلان تقرير مصلحة الطب الشرعي لمخالفته الأصول الطبيه وبأن لإصابات المجني عليه التي أودت بحياته لم تنتج نتيجة تعدي المتهمين أنما مرجعها إلي سقوطه علي سلم قسم الشرطة فمردود عليه بأنه لا تناقض بين ما ورد بتقرير الصفة التشريحية وبين ما قرره شاهد الاثبات احمد محمد احمد محمد وايدته تحريات المباحث حيث اتسق كل منهما مع الاخر واما القول بأن إصابات المجني عليه التي أودت بحياته نتيجة لسقوطه علي السلم فهو امر بين بهتانه ذلك ان اقوال جميع المتهمين الضباط في فجر التحقيقات حتي

مضي ما يزيد علي تسعة أيام إلي ان ورد تقرير الصفة التشريحية راحت جميعها ترجع سقوط المجني عليه مغشيا عليه الذي إدخاله للنوبتجية إلي مرض يعاني منه في القلب ولم يرد علي لسان أي منهم شيئا عن سقوطه من علي السلم وان ذلك القول لم يرد سوي علي وجهه علي سلم القسم إلا ان الله رد بهتانه حيث لم يرد بتقرير الصفة التشريحية حدوث إصابة بوجه المجني عليه الامر الذي يقطع بان ذلك القول ما قصد به سوي الإفلات من العقاب دون سند من الواقع

- وحيث انه عما اثاره دفاع المتهمين من أوجه الدفاع الموضوعية بقالة استحالة حدوث الواقعة وبعدم حيدة شهود الواقعة وبانتفاء صلة المتهمين بالواقعة وبعدم تواجدهم علي مسرح الجريمة وبعدم وجود ثمة وجود ثمة شاهد رؤيا قبلهم وبعدم معقولية تصوير الواقعة ، فإنه مردود بما هو مقرر ان الأصل في المحاكمات الجنائية هو باقتناع القاضي بناء علي ما يظمن إليه من الأدلة المطروحة عليه فله ان يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها كما وان المقرر أو تقرير اقوال واستخلاص حقيقة الواقع منها مما تستقل به محكمة الموضوع ضمن سلطتها في تقدير أدلة الدعوي التي تظمن إليها بغير معقب . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطأنت لأدلة الثبوت كما أوردتها مما لا تناقض أو نفوز وقد صحت وتساندت في إثبات إدانته المتهمين بالاتهام المسند التي رسخت في عقيدتها واطمان إليها وجدانها مما تضحى معه كافة مناحي الدفاع الموضوعية المثارة من دفاع المتهمين مجرد جدل لا يستند إلي أدلة مقبولة غايتها التشكيك في أدله الثبوت التي اطأنت إليها المحكمة وتعويلها عليها في تكوين عقيدتها ومن ثم تلتفت كما ولا تابة بانكار المتهمين للاثهما والذي يعدو في قناعتها إلا طوقا تعلقوا به للنجاه من عقاب الاتهام الذي طوق ساحتهم وثبتت إدانتهم به .

وحيث انه بالبناء علي ما تقدم وترتيباً عليه فإنه يكون قد ثبت للمحكمة علي وجه القطع واستقر في وجدانها علي وجه الجزم واليقين ان المتهم الأول (0 سمر هاني حسن أمام ) والمتهمين من الخامس للتاسع (0 موسي يوسف عبد الراضي سيد - مصطفى جمال ناجي عثمان - محمد أبو غنيمه محمد علي - محمود سيد عبد الله محاسب - مرسال حماد حفني محمد ) قد قارفوا الجريمة وذلك من شهادة شهود الاثبات سالف الذكر وعلي الأخص اقوال الشاهد (0 احمد محمد احمد محمد محمد 9 الذي شاهد واقعة تعدي المتهم الأول علي رقبة المجني عليه يمنا ويسرا وهو المكان الذي انخلعت فيه ففرتي عتقه مما احدث نويفا بالنخاع الشوكي المستطيل بما يحويه من مركز التنفس والذي اودي بحياته كما شاهد واقعة تعدي المتهمين من الخامس وحتى التاسع علي انحاء متفرقة من جسده احدثت الإصابات المبينة تفصيلا بتقرير الصفة التشريحية التي أوردتها الحكم انفا وقد ازرت أقواله تحريات المباحث التي قالت بان المتهمين تعدوا عليه بقسم الشرطة وقد اتسقت اقوال الشاهد احمد محمد احمد مع تقرير الصفة التشريحية اتساقا يصل الي حد التطابق بينهما سيما وأن أقواله تلك قالها قبل ان بعلم فحوي تقرير الصفة التشريحية مما يقوي يقين المحكمة بأن :-

1- سمر هاني حسن امام

2- موسي يوسف عبد الراضي سيد

3- مصطفى جمال ناجي عثمان

4- محمد أبو غنيمه محمد علي

5- محمد سيد عبد الله محاسب

6- مرسال حماد حفني محمد

في يوم 24/11/2015 بدائرة قسم الأقصر محافظة الإقصر

- ضربوا المجني عليه (0 طلعت شبيب الرشيدى عبد الرحيم 9 عمدا بأن انهالوا عليه لكم وصفا حال ضبطه وعقب القبض عليه اقتادوه إلي ديوان قسم شرطة الأقصر وما أن دلفوا داخل القسم حتي استمرا في التعدي عليه بالضرب لكم وبجسم صلب راض فاحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب افضي غلي موته علي النحو المبين بالتحقيقات .

- الامر الذي يتعين معه إدانتهم عملا بالمادة 304/2 من قانون الإجراءات الجنائية ومعاقبتهم عملا بالمادة 226/1 من قانون العقوبات

- وحيث اسمو فوق اعتبارات ضبط الجريمة وملاحقة مرتكبيها اللذان يتوجب أن يكون في إطار الشرعية الإجرائية والقانونية وهو الامر الذي قررته الشرائع السماوية ونصت عليه دساتير الأمم المتحضرة ومن ثم يعد مستساغا ولا مشروعا في زماننا الذي بات امانا تحكمه الشرعية ويتسيده القانون ان يظل علينا مثل المتهمون وكأنهم قادمين من الأزمنة الغابرة التي لا يحكمها عدل ولا قانون ومن ثم عليهم العقاب بما فعلت ايدهم حتي لا

يسنوا بفعلتهم الشنعاء إلي جهاز الامن الذي يحمل عل عاتقه إرساء دعائم الامن والأمان للوطن في إطار من الشرعية وسيادة القانون

وحيث ان المحكمة وهي بصدده الموائمة في تقرير عقوبة المتهمين من الخامس للتاسع وبمراعاة ظروفهم وملايسات الدعوي فإنها تحيطهم بقدر من الرأفة في حدود ما تخوله لها المادة 17 من قانون العقوبات باعتبار ان إصاباتهم للمجني عليه لم تكن هي القاتلة بينما المتهم الأول هو احدث الضربة القاتلة ومن ثم تعاقبه المحكمة بأقصى عقوبة أوردها المشرع لنلك الجنائية والمنصوص عليها بالمادة 226/1 من قانون العقوبات علي النحو الذي سيرد بالمنطوق .

- وحيث أنه عن المصاريف الجنائية فإن المحكمة تلزم بها المحكوم عليهم إذ قضي بأدانتهم عملا بالمادة 313 من قانون الإجراءات الجنائية .

- وحيث انه قد حضرت بجلسة المحاكمة زوجة المجني عليه عبد القادر الرشيدى عن نفسها وبصفتها وصية علي أولادها القصر وشقيقتي المجني عليه فريدة شبيب الرشيدى ورابعة شبيب الرشيدى ووكيلا معهم - ماحمين - وادعوا مدنيا في مواجهة المتهمين التسع الأول والخصم المدخل ( وزير الداخلية ) باعتباره متبوعا يسأل مدنيا عن اعمال تابعيه إذا وقعت منهم اثناء او سبب تأديهم لا عمالهم بطلب الحكم عليهم بمبلغ أربعة مليون وواحد جنيه علي سبيل التعويض المدني المؤقت .

وحيث أنه عن الدعوي المدنية فإنه لما كان من المقرر قانونا وفقا لنص المادة 174 من القانون المدني ، يكون المتبوع مسنولا عن الضرر الذي تابعه يعمله غير المشروع الذي كان واقعا منه في حال تأدية وظيفة او بسببها ، قد هذه المسؤولية علي خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس ن مرجعه إلي سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته ، والقانون إذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعا من التابع . حال تأدية الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة علي خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأننا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا وأن تكون ضرورية لا مكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية ايضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه اثناء تأدية الوظيفة او كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة علي إتيان فعل ضار غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع او عن باعث شخصي ، وساء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أولا علاقة له بها ، إذا تقوه مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال علي أساس استغلال التابع لوظيفته و اساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع عليه بها متكفلا بما إترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره رابعه وتقصيره في مراقبته.

ولما كان الثابت أن التمهين ( لأول ومن الخامس حتي التاسع ) قد اقرتفوا الجريمة التي نسبت إليهم وثبتت عليهم إثناء تأديتهم لوظيفتهم وبسببها والتي نشأ عنها ضررا شخصي محقق ومباشر للمدعين بالحق المدني زوجته عن نفسها وصية علي أولادها القصر ( تمثل في وفاة المجني عليه وفقد عائلهم وشعورهم باليتم وهم في فجر حياتهم دون جريرة نتيجة لما وقع من المتهمين من تعدي عليه ) بفعل شكل جنائية الضرب المفضي إلي الوت علي النحو استفاضت المحكمة في بيانه علي النحو سالف البيان والذي تمثل في فان هذا ما يبرر قانونا الزام وزير الداخلية بصفة بتعويض الضرر الذي وقع علي المدعين بالحق المدني سالف الذكر من تابعة " المتهمين المذكورين " اذا وظيفة المتهمين هي التي هيأت لهم كل الظروف التي مكنتهم من التعدي علي المجني عليه بالضرب الذي اودي بحياته ولم يكن المتهمين وقت فعلتهم التي فعلوها متجردين عن وظيفتهم ولا مقطوعين الصلة بها فانه بتعين اجابة المدعية بالحق المدني لطلب التعويض المدني المؤقت قبل الخصم المدخل السيد وزير الداخلية بصفته باعتباره متبوعا مسنول اعمال تابعة المتهمين سالف الذكر بالزامة بان يؤدي لورثة المجني عليه المدعين بالحق المدني مبلغ مليون ونصف مليون جنية توزع علي المدعية بالحق المدني وأولادها القصر كل حسب الفريضة الشرعية علي سبيل التعويض المؤقت عملا بالمادة 309 من قانون الاجراءات الجنائية مع الزامة بالمصاريف المدنية عملا بنص المادة 320 من قانون لإجراءات الجنائية ومبلغ مائتي جنية مقابل اتعاب المحاماة.

- وحيث انه عن طلب شقيقتي المجني عليه طلب التعويض المدني المؤقت لهما فلما كان ابناء المجني عليه يحجبونهم عن الميراث لذا فالمحكمة ترفض طلبهم التعويض عن وفاة المجني عليه دون النص علي ذلك بالمنطوق.

1- باهر طه محمد شحاته.

2- ابراهيم الشحات عمارة السيد.

3- محمد احمد محمد محمود الابنودي.

4- أحمد محمد احمد محمد عبد الرحمن.

5- مؤمن عبد الرحمن محمد رسلان.

6- محمد حنفي محمود عبد الغني.

7- حمتمو ابو القاسم سمري غانم.

لانهم في يوم 24/11/2015م بدائرة قسم الاقصر محافظة الاقصر

ضربوا المجني عليه "طلعت شبيب الرشيدى عبد الرحيم " عمدا بان انهالوا عليه لكما وصعفا حال ضبطه وعقب القبض عليه اقتادوه الي ديوان قسم شرطة الاقصر وما ان دلفوا داخل القسم حتي استمروا في التعدي عليه بالضرب لكما وبجسم صلب راض فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب افضي الي موته علي النحو المبين بالتحقيقات.

وحالتهم الي هذه المحكمة وطلبت عقابهم بمقتضى بالمادة 236/1 من قانون العقوبات

وركنت في اثبات الاتهام قبلهم الي ما شهد به كل من احمد الطواب الرشيدى عبد الرحيم واحمد عبد الحفيظ عبد الرحيم خليل واحمد عبد الوهاب عبد الصادق والعميد شرطة خالد عبد الحميد فرغل ابو زيد وما قرره المتهم العاشر بالتحقيقات وما ثبت من تقدير الصفة التشريحية

- فقد شهد احمد الطواب الرشيدى عبد الرحيم - بانه 9 وحال تواجد به بتاريخ الواقعة بمقهى الشهداء بمنطقة العوامية بدائرة قسم القصر رفقة المجني عليه حضر جمع من ضباط وافراد الشرطة وقام احد الضباط بصفع المجني علي رقبته فردها له فأتار ذلك حفيظة جميع ضباط وافراد الشرطة المتواجدين فتكاثر عليه وانها لوا عليه لكما وصفا في اجزاء متفرقة من جسده واصحبه عنوه داخل سيارة الشرطة متجهين به ديوان قسم شرطة الاقصر ثم علم بوفاته.

- وشهد كل من احمد عبد الحفيظ عبد الرحيم خليل واحمد عبد الوهاب عبد الصادق بذات مضمون ما لا يخرج عما شهد به سابقهم.

- وشهد العميد شرطة خالد عبد الحكيم خليل واحمد عبد الوهاب عبد

- وشهد العميد شرطة خالد عبد الحميد فرغل ابو زيد - رئيس فرع الادارة العامة للمباحث الجنائية بمديرية امن الاقصر - بان تحرياته السرية اسفرت بانه علي اثر تلقي المتهم الاول بأمر الاحالة اتصلا هاتفيا من احد مصادرة السرية يفيد تواجد المجني عليه علي مقهى الشهداء بمنطقة العوامية بدائرة القسم متجر في المواد المخدرة فانتقل علي الفور رفقة جميع المتهمين وتمكن من ضبط المجني عليه محرر لتلك المواد واثناء إدخاله سيارة الشرطة تمهيدا لاصطحابه الي ديوان القسم قاومهم المجني عليه رافضا الاتصياح لذلك فصفعه المتهم الثالث فردها اليه وعلي اثر ذلك انهال المتهمين جميعا عليه لكما وصفا بالأيدي علي رقبته ووجهة وتكاثرا عليه وادخلوه عنوه سيارة الشرطة وفي طريقهم الي القسم استكمل المتهمون ما بدأوه من ضرب حتي الوصول الي القسم وبد خولهم الي ديوان القسم وبحوزتهم المجني عليه استمرار جميعا في التعدي بالضرب عليه لكما وصفا بالأيدي في أماكن متفرقة من جسده حتي الوصول الي مقر وحدة المباحث داخل القسم حتي انهارت قواه وسقط مغشيا عليه جراء ما لحق من اصابات اودت بحياته.

- اقر المتهم العاشر بالتحقيقات بقيام المتهم الاول بالضرب صفعا علي المجني عليه حال وصولهم اما قسم الشرطة ثم قام المتهمون من الخامس حتي التاسع بالتعدي عليه بالضرب لكما علي ظهره واقتادوه الي غرفة وحدة المباحث.

- وقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية وجود اصابات بالمجني عليه :

(1) وجود زرقة سيانوزية بسيطة بالشففتين (2) احتقان بظاهر العينين (3) عدد اثنين الكترود متابعة قلب ملصقين علي الجلد علي مقدم الصدر والتي تستخدم المتابعة القلب بالمونيتور - جهاز لمتابعة القلب او فحص نبضة (4) كان علي الجثة من الملابس ما يلي وصفة وبها تمنزقات طولية بهينة القص علي غرار ما يتخلف عن محاولة فحص الجثة او محاولة اسعافها (5) لا يوجد وخذ ابري بالجثة

- وقد تبين بالجثة وجود اصابات حديثة تتمثل في 1- كدم بلوم احمر داكن بالعاد حوالي 11x6 سم يقع باعلي يمين الرقبة بدءا من اسفل وخلف شحمة الاذن اليميني الي يمين خلفية الرقبة بوضع مستعرض وتمتد الحافة العلوية له الي منبت الشعر الجانبي الايمن - 2- مجموعة كدمات بلون محمر كالاتي : احداها بأبعاد حوالي 3 x



5 سم يقع اسفل شحمة الأذن اليسرى مباشرة – احداها بأبعاد حوالي 3 x 3 سم يقع بخلفية الراس اعلى منبت الشعر الخلفي بحوالي 5 سم – احداها عبارة عن مجموعة كدمات متداخلة فيما بينها في مساحة اجمالية حوالي 3 x 4 سم يقع بيمين الوجه مقابل زاوية الفك السفلي اليميني – احداها عبارة عن مجموعة كدمات متداخلة فيما بينها في مساحة اجمالية حوالي 5 x 6 سم يقع بأسفل خافية العنق احداها بأبعاد حوالي 1 x 2 سم يقع باعلي الظهر اسفل العنق مباشرة 3- سحج بلون محمر بأبعاد نصف x نصف سم يقع بخليفة وحشية رسغ اليد اليسرى مع وجود سحج اخر بلون محمر بأبعاد حوالي نصف في احد سم يقع بمقدم الساق اليميني – مع تبينا وجود سحج بأبعاد حوالي 1,5x1 سم يقع مقدم منتصف الساق اليميني والسحج مغطي بقشرة جافة بلون محمر بعضة متساقت او ما زال هذا السحج سابق علي تاريخ الواقعة ببضعة ايام ولا علاقة له بالواقعة او الوفاة.

- وبتشريح الراس والوجه والعنق ورفع الفروة تبين وجود ما يلي – خلع متباعد جزئي ما بين الفقرتين الاولى والثانية العنقين مع تهتك جزئي بالأربطة بينهما ونزيف دموي بجوهر وقشرة النخاع المستطيل – بالشق علي الفقرات العنقية اسفل الفقرة العنقية الثانية تبين وجود نزيف بجوهر وقشرة الحبل الشوكي وتكد مات به – وجود نزيف محيط بجع المخ والحبل الشوكي – انسكابات دموية جسمية مقابل الكدم المشاهد بالمجني عليه والموصوفة في البند رقم 1 في الكشف الظاهري وذلك بالجلد والانسجة الرخوة والعضلات ومحيطة باعلي الفقرات العنقية حول منطقة الخلع كما تبين وجود انسكابات دموية محدودة وبسيطة مقابل الكدمات المشاهدة به والموصوفة في البند رقم 2 في الكشف الظاهري وذلك بالجلد والانسجة الرخوة.

- وعظام الجمجمة قبوة وقاعدة خالية من الكسور والمخ والسحايا خاليين من الاصابات ومحتقين.  
- وعظام الوجه والفكين والعظم اللامي والغضاريف بالحنجرة خالية من الكسور والمريء والقصبه الهوائية خاليين من الاثار الصابية والغشاء المبطن لهما محتقن وتجويف المريء خالي من الاجسام الغريبة وتجويف القصبه الهوائية به افرزات رغوية .

المستطيل والجبل الشوكي وتكد مات بهما وما صاحبها من توقف بالمراكز الحيوية للجسم مما أدى حدوث هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية والوفاه – وأن الوفاة جائز الحدوث في تاريخ معاصر للتاريخ الوارد بمذكرة لنيابة العامة.

وحيث انه باستجواب المتهمين بتحقيقات النيابة العامة التي تمت بشأن الواقعة انكروا ما نسب اليهم من اتهام.  
- وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون واعتصموا بالإنكار ومثل مع كل منهم محام شرح ظروف الدعوي وملابساتها وتناول ادلة الدعوي بالتشكيك دافع بخلو الاوراق من ثمنه يقيني بالأوراق قبل المتهمين وبعدم وجود ثمنه اتفاق بين المتهمين وبانعدام اركان الجريمة في حقهم وبانعدام دليل الاسناد وبيطلان التحري وبانتفاء صلتهم بالواقعة وبعدم وجود ثمة شاهد رؤيا قبلهم وخلصوا طالبين براءة المتهمين من الاتهام المسند اليهم

- وحيث انه من المقرر قانونا ان العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها الي الدليل المقدم اليها ولها كامل السلطة في تقديره القوة الدليلية العناصر الدعوي المطروحة امامها ، فما اطمانت اليه اخذت به وما لم تطمئن عرضت عنه وما دامت قد تشككت في توافر ركن من اركان الجريمة او في صحة عناصر اسناده الي المتهم اذا ملك الامر يرجع الي وجدان قاضيها وحسب المحكمة ان تتشكك في صحة اسناد التهمة للمتهم كي تقضي بالبراءة ما دامت قد احاطت بواقعة الدعوي عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب لتسبب اذا مرجع لأمر في ذلك الي مبلغ اطمئنانها في تقدير الادلة وهي لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد علي كل دليل مكن ادلة الثبوت ما دام انها قد رجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة او الشك في عناصر الاثبات ولان في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا انها قد اطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه الي ادائه المتهم ..ومن المقرر ايضا ان الاصل في الانسان البراءة مما لا حاجة للجزم او اليقين بهذه البراءة فالأحكام الجنائية تؤسس علي الجزم واليقين من الدليل الذي يثبتته الواقع المعترف ولا تؤسس علي الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات لمجردة وترتيبها علي ذلك فان الشك دائما يفسر لصالح المتهم ذلك بان الشك لا يفني اصل البراءة مهما كان احتمال الثبوت ودرجته.

- وحيث 43 انه متي كان ما تقدم ... وكانت المحكمة بعد ان محصت الدعوي واحاطت بظروفها وبادلته الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة فقد ثبت لدي المحكمة بظروفها وبادلته الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة فقد ثبت لدي المحكمة ان الاصابات التي وقعت قبل المجني عليه سواء التي وفاته او التي الي المساس بسلامة جسده قد حدثت في قسم الشرطة ولم يشهد بها علي المتهمين احد سوي ما اورده تحريات

المباحث والتي لا تعد في صحيح القانون ديلا قائما بذاته وانما هي قرينه تعبر مقيدة مجريها قابلة للصدق والكذب ما لم يعززها اخر او قرينة اخري تظمن اليها المحكمة ولما كانت الاوراق قد خلت من ذلك الدليل المعزز للتحريات او اية قرائن تسانده ومن ثم بات عدم وجود دليل قبل المتهمين المذكورين يصلح لادانتهم قانونا لنيابات لازما القضاء ببراءتهم عملا بالمادة 304/1 من قانون الاجراءات الجنائية. وحيث انه عن الدعوي المدنية قبلهم وقد قضت المحكمة ببراءتهم مما اسند اليهم من اتهام لذا فقد انتفى الخطأ في حقهم وبات لزام رافعتها عن نفسها وبصفتها بمصرفتها ومبلغ مائتي جنيها مقابل اتعاب المحاماة عملا بنص المادة 320/2 من قانون الاجراءات الجنائية.

## فلهذه الاسباب

بعد الاطلاع علي المواد سالف الذكر  
حكمت المحكمة حضوريا : أولا : بمعاقبة هاني سمير حسين الامام بالسجن المشدد لمدة سبع سنوات والزامه بالمصروفات الجنائية عما أسند اليه من اتهام.  
ثانيا:- بمعاقبة كل من موسي يوسف عبد الراضي سيد ومصطفى جمال ناجي عثمان ومحمد ابو غنيمة محمد علي ومحمود سيد عبد الله محاسب ومرسال حماد حفني محمد بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة سنوات لكل منهم عما اسند اليهم من اتهام ولزامتهم بالمصروفات الجنائية.  
ثالثا : بالزام الخصم المدخل السيد وزير الداخلية بصفته بان يؤدي للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها وصية علي اولادها القصر مبلغ 1500000 جنية (مليون جنية ونصف المليون) علي سبيل التعويض المدني المؤقت باعتباره متبوعا مسنول عن اعمال تابعة المذكرين في البندين الاول والثاني وألزمته بمصروفات الدعوي المدنية ومبلغ 200ج مائتي جنية أتعاب محاماه.  
رابعا : براءة كل من باهر طه محمد شحاته و ابراهيم الشحات عمارة السيد ومحمد احمد محمود واحمد محمد احمد عبد الرحمن مؤمن عبد الرحمن محمد رسلان ومحمد حفني محمود عبد الغني وحمتمو ابو القاسم سمري غانم مما اسند اليهم من اتهام ورفض الدعوي المدنية المقامة قلبهم والزام رافعتها عن نفسها وبصفتها بمصروفاتها ومبلغ 200جنية اتعاب محاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة اليوم الثلاثاء 7 شوال 1437 هـ الموافق 12 يوليو 2016